فيه نحو لم يلبثوا الا عشية او ضحيها ومفعول له في نحو وما تنفقون الا ابتغاء وجه الله
ولا اثبات في المفعول معه فلا يقال لا تسر الا والنيل قال الرضي ولعل ذلك ان ما بعد
الا كانه منفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته له نفيا واثباتا والواو ايضا موذنة بنوع من
الانفصال فاستكره عمل الفعل مع حرفين موذنين بالفصل واما وقوع واو الحال بعدها
نحو ما جاء زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو وقلت واما
التوابع فانما يقع التفريغ منها في البدل واما عطف النسق فقد عرفت علة امتناعه وعطف
البيان والتاكيد يابيهما التفريغ ضرورة انه لا يكون الا في متعدد متماثل والمتعدد في
عطف البيان لانه اما علم او مختص مثله فلا يمكن ان يقدر في عطف بيان متعدد شامل
للمذكور وغيره وكذا في التاكيد لانه ليس لنا الفاظ تاكيدية عامة تشمل المستثنى وغيره
حتى تقدرها وتخرج منها التاكيد المستثنى بقي الكلام في الوصف ففي شرح الحاجبية للرضي
انه يجيء فيه التفريغ نحو ما جاءني احد الا ظريف وما لقيت احدا الا ابيت خيرمنه وكذا في
اللباب وظن التفتازاني ان المسئلة اجماعية فقال في شرح المفتاح لا خلاف في جواز الاستثناء
المفرغ في الصفة وفي مغني اللبيب لابن هشام ان التفريغ لا يجوز في الصفات ولم يحك
جوازه الا عن الزمخشري وابي البقاء قال وكلام النحويين بخلاف ذلك وقال الاخفش
لا يفصل الا بين الموصوف وصفته فان قلت ما جاءني رجل الا راكب فالتقدير الا رجل راكب
يعني ان راكب صفة لبدل محذوف وقال الفارسي لا يجوز ما مررت باحد الا قائم فان قلت الا
قائما جاز لقيامه ظرف لغو متعلق بيعرب اي يعرب المستثنى في المفرغ على حسب العوامل لانه
انه قام مقام المخرج منه عرضا اصالة لا اصالة اذ العوامل في التحقيق عاملة في ذلك المقدر
ولكن لما حذف وقام المستثنى مقامه عمل الا بطريق الاصالة الصحيح ما قام الا هند بترك علامة
التانيث من الفعل فهو الا ان العامل مسلط في الحقيقة على المقدر الذي هو احد المخرج منه لا
التزم تذكير الفعل وقيل نفيا لقيامه مقام المخرج منه نسايا له وحقيقة والصحة في ما قامت الا هند
بدون التاء للفصل بالا وفيه نظر اذ غاية الفصل بها ان يكون مسوغا لترك التاء في الجملة

لامقتضيا

لا مقتضيا للتركها وجوبا او اختيارا وما قام الا هند يجب فيه ترك التاء عند قوم ويختار عند
اخرين وهو الحق بدليل قوله ما برئت من ريبة وذم في حربنا الا بنات العم وشرط في
الاستثناء المفرغ كون المحذوف عاما ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج ومناسب
المستثنى المذكور في جنسه بان يقدر في نحو ما قام الا زيد ما قام احد او انسان وفي نحو
لبثت الا قميصا ما لبست لباسا وفي نحو ما جاء الا ضاحكا ما جاء على حال من الاحوال وفي
نحو ما سرت الا يوم الجمعة ما سرت وقتا وعلى هذا المنهاج وفي صفته من الفاعلية والمفعولية
والحالية وغيرها لكنه لذا اي لاجل ان شرط المفرغ كون المحذوف عاما قل في الموجب ولم
يمنع لاستبعاد اشتراك افراد الجنس في وقوع الفعل منها او عليها ومخالفته واحدا اياها
ولكن ذلك ممكن وهو قليل جدا فجاز قرات الا يوم كذا لاستقامته في المعنى اذ من الجائز
ان تقرا شخص كل يوم الا اليوم المستثنى لا ما زال زيد الا عالما لان ما زال موجب من
جهة ان معناه دال نفي وقد دخل النافي عليها فيجيء الاثبات المستمر على ما سياتي في الافعال
الناقصة ان شاء الله تعالى فيكون المعنى دام زيد على جميع الصفات الا على صفة العلم وهو
محال واعترضه الرضي بانه يمكن حمل الصفات المنفية على ما ينافي وينبغي من جملتها العلم
مبالغة في نفي صفة العلم كانه قيل امكن ان يجمع فيه جميع الصفات الا صفة العلم
كما حمل ما زيد الا عالم على المبالغة في صفة العلم له ولزوم النصب بكسر المستثنى نحو ما اتا
الا زيدا الا عمرا فان قلت دفعنا الاول والثاني هو المكرر فيجب نصبه بتاويل تركيبي التاكيد
وما جاء زيد الا عمرو وتركيبي الناس وتابع عمرو الا زيدا لتعذر البدل والفاعلية اما
تعذر الفاعلية فظاهر اذ الفاعل واحد ليس الا كما تقرر في بابه واما تعذر البدل فلقالوا
في تقديره لا يجوز ان يكون بدلا لان المستثنى اذ ليس المعنى على طرحه ولان المستثنى منه المقدر اذ
لا يحذف البدل منه قلت في الثاني نظر فقد قال الواقدي لا اله الا الله ان الاسم الشريف بدل من
ضمير الخبر المحذوف وقيل في ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب ان الكذب بدل من مفعول
تصف المحذوف وفيه ايضا تعسف ولم يورد احد فيما بايه يلزم عليه حذف المبدل منه الا بدوامي الكلام

Copyright © King Saud University